مهلاً مرة أخرى .. يا أستاذ أبو الفتوح

الماضى قبل الثورة كريه .. وكريه جداً

مرة أخرى .. يكتب الزميل الكبير الأستاذ أحمد أبو الفتوح ===== هذا العدد – معلقاً على كلمتى إليه يوم الأحد الماضى.

والأستاذ أبو الفتوح يرحب بالديمقراطية فى عهد السادات، التى تحقق مبادل الرأى بكامل الحرية دون خوف من اعتقال أو شريد.. وهذا حق. ولست على خلاف مع الكاتب الكبير فى كل ما يمن أن تحققه الديمقراطية من ثمار، أولها أنه ليس هناك إنسان فى هذا الوطن، فوق القانون، وفوق المساءلة.. وأن نشر الرأى هو المبدد لكل همسات الهامسين فى الظلام، الذين يضمرون النوايا السيئة، للديمقراطية التى يحققها السادات.

ولا يمكن أن اختلف مع أحد، على هذا المعنى، حتى ممن أقرا لهم، وأراهم يشوهون الحقائق فى ظل الحرية.. ويحاولون النيل بالأسلوب الملتوى، من الجو الديمقراطى الصحى الذى نعيشه هذه الأيام، ولا ينكره إلا جاحد أو حاقد.. والأستاذ أبو الفتح يعرف هؤلاء، كما أعرفهم.

ولكننى أختلف مع الصديق، فى المنهج الذى اتبعه فيما يكتب، منذ عودته – مرحباً به إلى أرض وطنه- من منفاه أكثر من عشرين عاماً. اختلف معه فى الحديث عن الحياة السياسية فى مصر قبل الثورة، وكأنها كانت أزهى العصور حرية وديمقراطية وطهارة حكم.

ولو كان حل ما نحن فيه من مشكلات فاصمة، هو العودة إلى ما قبل ثورة 23 يوليو، فهذه هى البلوى والبلاء. بل هى إلغاء لكل المبادئ التى قامت الثورة لتخفيفها، واستجاب لها الشعب استجابة كاملة لأنه شعر بأساً بافتقادها.

***

ولا يعنى كلامى أيضاً، أن ما جرى خلال حكم الثورة منذ عام 1952 حتى وفاة جمال عبد الناصر، كان ناصعاً ومعصوماً من الخطأ، بل أن البحرية الثورية وقعت فى عديد من الخطايا قبل الأخطاء. وأخطرها فى رأيى، هو حكم الفرد، وامتهـان الحريـة

الإنسانية، وإعداد الرقابة الشعبية. ولكن حكم الأنصاف يقتضى أن يعرف بأن ثورة 23 يوليو غيرت خريطة المجتمع المصرى، وحطمت الاحتكار الاقتصادى، وألغـت حكـم النصف فى المائة، ووضعت جذور عدالة اجتماعية ما كان يمكن أن تتحقق فى عشرات السنين، والإقطاع هو المسيطر، ورأس المال هو الذى يؤلف الـوزارات، لا يمكـن أن يجدد أبداً، تحديد أبداً التأمينات الاجتماعية للعامل المصرى، مهمـا قسـت الظـروف الاقتصادية اليوم، ولا يمكن أن يدافع فى الوقت نفسه عن تخلـف القريـة المصـرية، واستمرار نسبة الأمية بل ارتفاعها.. ولكننا نضع فى الكفة المقابلة للتعليم المجانى فـى مختلف مراحله، والتوسع الجامعى الذى أسقيل فى رحاب العلم كل مصـرى بـدرجات دفوفه.. وأصبح للبواب أبناء فى الجامعات، وأصبح لفلاح الإصلاح الزراعـى الأبنـة الطبيبة والمهندسة.

***

هذا التغيير الاجتماعى الجذرى، هو ما يجب أن نعترف به لتجريـه ثـورة 23 يوليو.. ومن هنا نلمس صيحات العمال والفلاحين الآن خوفاً من فكرة الأحزاب.. لأنهم يخشون أن تحمل فى طياتها معنى العودة إلى ماضى ما قبل الثورة. وقد كان العامل فى هذا الماضى سلعة تباع وتشترى .. ولا أدل على ذلك من أن بعض العمال المسـتفيدين من الماضى، أقترحوا انتخاب فؤاد سراج الدين ممثل الإقطاع فى حزب الوفد رئيساً لهم مدى الحياة!!.. وفؤاد سراج الدين هو الذى رفض، عند قيام الثورة، قـانون الإصـلاح الزراعى. وكان طبيعياً منه أن يرفض.. ولست فى حاجة إلى حديث عن وضع الفـلاح الأجير المدم الذى فرض عليه أن يأكل فتات ملاك عشرات الألوف من الأفدنة، وأن كنا لا نزال فى حاجة إلى نضال جماعى مضاعف الإنقاذ الفلاح المصرى، الذى لا يـزال فى شريحة المفترى عليهم.

***

هذا هو خلافى مع الأستاذ أبو الفتح:

علينا أن ننقد. علينا أن نكشف عن كل انحراف. علينا أن نناقش مصير بلدنا وأرضنا ووطننا، =من منطلق الطين المصرى، وبكل الحرية. ولكن علينا فى الوقت نفسه أن نسير فى الاتجاه الصحيح.

الاتجاه الصحيح ليس عودة إلى الماضى قبل أن تتغير خريطة هذا المجتمـع.. الاستمرار هو الطريق السليم.. والاستمرار هو الذى دعا إلى ثورة 15 مايو التى أعادت الحقوق السياسية للمواطن، لكى كواكب حقوقه الاجتماعية التى حققتها ثورة 23 يوليو. الاستمرار هو الذى دعا إلى ورقة أكتوبر.. وهو الذى دعا إلى أوسع المناقشات الحـرة عن المستقبل السياسى والديمقراطي.

***

وإذا قلنا بالانفتاح الاقتصادى.. فلا يعنى ذلك هدماً للبناء الاجتماعى، بل يعنى تدعيماً له.. لكى يعم الخير الجميع، دون ن نفيد قلة معدودة بمال حرام.. هم هيئة المنتقمين بالعمولات والتهريب والرشوة واستغلال مواقع النفوذ!.

وإذا قلنا بالانفتاح الديمقراطى.. وبالبناء الحزبى.. لنحن نعنى أحزاباً تعبر عـن أفكار وخطط تكمل الطريق فى مساره الطبيعى إلى الأمام.. ولا نعود بنا إلى احتكارات عبود (32 مليونان من الجنيهات) التى كانت تشترى الوزارات .. أو إلى تبعية لأية قوة أجنبية كبرى.

***

وتجربة ثورة 23 يوليو، ليست فوق النقد. بل أن صفحات الصـحف تحولـت معظم سطورها فى الآونة الأخيرة إلى نقد مستمر.. ولم يتدخل أحـد لوقـف النقـد، و لحماية أحد. ولكن الاتجاه فى النقد المباح، إلى أن كل ما جرى فى التجربة الثورية سوء وظلام وخراب وتخريب.. هذا الاتجاه ضار كل الضرر. لأنه أولاً لا يقنع، ولأنه ثانيـاً لا يمسك بميزان عادل. لأن هناك الخير والشر فى كل شيء فى هذا الوجود. وهو يتيح الفرصة لمن يرتدون الأقمصة هذه الأيام، وما أكثر ألوانهم.. وما أسوا مقاصدهم، بـأن يصوروا صحافة مصر وأفلام مصر، وكأنها تخصصت فى تجريح ثورة 23 يوليو، بل فى إلغائها....

***

نعم .. أن أنور السادات تلقى تركة مثقلة بالأوجاع والجراح.. ولكن الرجل لـم يتهرب من المسئولية. ولم يحاول أن يلبس ثوب بطولة فى غير ميدان. ولقـد صـحح المسار.. ألغى الحراسات.. احترام قدسية القضاء . أرسى أولى لبنـات الديمقراطيـة.. حرر البلاد من الوجود العسكرى السوفيتى.. قاد حرب أكتوبر إلـى النصـر.. حطـم

الستار الحديدى الذى فرض على إنتاجنا واقتصادنا ومصانعنا وعقولنـا .. ولا يـزال سائراً بالأمة فى الطريق الصحيح..

***

فلتكن كلماتنا إذن دعماً للطريق الصحيح.. بكل حرية الكلمة.. وبكل أمانة النقد.. فلا سلامة ألا بالرأى المعارض. والديمقراطية ليست ترفاً . ولكنها صمام أمن وأمان حقيقي لمسيرة الشعب المصرى نحو البناء السياسى والبناء الاقتصادى، ونحو إرساء العلاقات الإنتاجية والعلاقات الاجتماعية، على روابط العدل الاجتماعى، والحب المتأصل فى طبيعة الشعب بلا أحقاد إنتاجها سوء التطبيق الاشتراكى، ويمثها اتجاهات تزيد صراعاً طبقياً دموياً.

والمستقبل يحمل لنا كل دلالات التفاؤل.

القاعدة الاقتصادية العربية فى طريقها إلى النمو.

البترول المصرى سيتدفق..

مواد القناة ستتزايد.

الاستثمارى المصرى العربية ستشمخ..

هذا التفاؤل، لا يشوهه إلا حديث متصل يوحى بالرغبة فى العودة إلـى مـاض كريه.. وكريه جداً قبل ثورة 23 يوليو.

***

ولا يعنى هذا أننى ألغى التاريخ، وأمسح بجرة قلم نضال شعب مصر فى سبل الحرية والاستقلال.. فهذا هو الجنون بعينه.. وهذا يمثل أكبر إهانة للشعب المصرى. ولكن تقييم التاريخ النضالى فى سبيل الاستقلال هو أنه انتهى إلى لعبة الأحزاب، وإلى لعبة الديمقراطية... وإلى سيطرة كاملة من السفارة البريطانية وقصر الملك وزبانيته. وإلى أحزاب كلت حتى أجهضت، وتآكلت حتى تراجعت عن نضال ثورة 1919 وسيطر على حزب الغالبية إقطاعى كبير هو فؤاد سراج الدين.

***

لا خلاف إذن مع الصديق الكبير أحمد أبو الفتح.. على كل أفعال الحرية والديمقراطية .. ولكن الخلاف هو فى دعوته إلى الماضى.. وهى دعوة لا تقرها.. ولن تقرها.. بل هى دعوى مخيفة حقاً..